

شرح أصول الكافي

[173] ذلك الأمر وبيانه للعباد وتبليغه إليهم ليهتدوا إلى مقاصدهم ويرشدوا إلى مرادهم. * الأصل: 6 - علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن موسى بن القاسم بن معاوية، ومحمد بن يحيى: عن العمركي بن علي جميعا، عن علي بن جعفر، عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): إن الله عز وجل خلقنا فأحسن خلقنا، وصورنا فأحسن صورنا وجعلنا خزانة في سمائه وأرضه، ولنا نطق الشجرة، وعبادتنا عبد الله عز وجل، ولولانا ما عبد الله. * الشرح: قوله: (إن الله تعالى خلقنا) أي خلقنا من نوره فأحسن خلقنا وخلقنا وصورنا فأحسن صورنا الظاهرة والباطنة وجعلنا خزان علمه ورحمته فيما بين أهل سمائه وأرضه، ولنا نطق الشجرة انقيادا لنفوسنا القادسة. وهو مستفيض مشهور من كراماتهم، والنطق وإن كان في عرف العقلاء مخصوصا لمن يعقل لكن لا يبعد عن القدرة القاهرة الالهية أن يوجد الحياة والنطق في الجمادات فضلا عن النباتات عند توجه النفوس القدسية وإرادتها ذلك ولا يشترط البنية المخصوصة في قبول الحياة والنطق فلذلك جاز أن يخلق الله تعالى في الشجرة علما وحياة ونطقا وسمعا قبلت بها خطابهم (عليه السلام) إثباتا لحجيتهم وبياننا لعلو مرتبتهم، ولعل تأنيث نطقنا باعتبار أن الشجر يطلق على الجماعة، وعبادتنا الله تعالى عبد الله تعالى حتى لو لم يتحقق عبادتنا لم يتحقق العبادة لله تعالى، أو بعبادة الخلق ومتابعتهم لنا عبد الله تعالى ولولا نحن ما عبد الله تعالى لعدم اهتداء الخلق إلى طريق عبادته وكيفيتها. = الباطل والحق صريحا ولا يختلفون كما لم يختلفوا في قضايا الهندسة ولهذا الفرق بين التشريعات وغيرها بعث الله النبيين وأعطاهم الكتاب والشرائع للأحكام ولم يبعث نبيا لبث الطب والهندسة وهذه آية بينة على تفويضها تين دون تلك إذ المعلوم من استقراء الموجودات جميعا ثبوت عنايته تعالى بكل خلق خلقه فما من نبات ولا حيوان إلا منحها الله تعالى من الآلات والقوى ما يستقيم به أمر معاشها ومالها إليه حاجة ولم يحرمها إلا مما لا حاجة لها إليه ولم يترك شيئا سدى، فإن حرم الحيوان من تدبير الإنسان وحنكته وآلاته واستعداداته فليس ذلك إلا لعدم حاجته إلى نسج ثوب وخياطة ملابس وطحن طعام وأمثال ذلك وكذلك حرم الإنسان من قوة يجزم بها في التشريعات لأنه يستغني بتشريع الله تعالى وإرسال أنبيائه عن التشريع بعقله ولا حاجة له إلى التفكير في تحقيق الحق فيها إلا طنا وتخميننا. (ش) (*)